

حيث فرضت المشروع بسبب احتكار هذه الشركة، بيد أن جل احتكارات الشركات الوطنية قد ألغيت على مستوى معظم هذه الشركات.

ويدعونا هذا إلى التساؤل عن صحة وسلامة ما تدعونا إليه تلك الإجراءات المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2000، التي يراد بها دعما فعليا لهذا الاستثمار لأنكم تعتقدون أن المؤسسات هي مصدر الثروة، وبالتالي لا يمكن ميزانية الدولة أن تستمر في تمويل النمو الاقتصادي. ولهذا نتساءل: هل توجد فلسفة...

**الرئيس:** شكرا للسيد بشير بويجرا، وأحيل الكلمة إلى السيد علي هاشمي.

**السيد علي هاشمي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء ورفقاءهم،

زملائي النواب،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

يعتبر مشروع قانون المالية من أهم مشاريع القوانين، لأنه يعكس، في الأصل، برامج الدول في صميمها وبتنظيم إرادة الحكومات وفعاليتها وجديتها.

والدور المأمول من مشروع قانون المالية هو تحفيز انطلاق نمو اقتصادي متواصل وحيوي وفعال يحقق أقصى قدر ممكن من التوازن العادل بين قوى المجتمع.

ولكن تحت تأثير الصدمات والأوجاع الوطنية اندفعنا بقفزة عالية إلى الأمام إلى قوى السوق المحلية والعالمية دون تأهب كاف، والعالم يتجه إلى التضيق ليصبح أصغر فأصغر.

والواقع كان بوسعنا أن نمد بصرنا إلى دراسة نماذج كثيرة

أما فيما يخص لجوء الحكومة إلى تحليل الآفاق الاقتصادية لسنة 2000 وكذا الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية والإجراءات المتعلقة بمشروع ميزانية الدولة، فنلاحظ عدم تحكم الدولة في أهم المؤشرات. فهل تتحكم الحكومة اليوم، على سبيل المثال، في تطور أسعار النفط، خاصة في مطلع هذه السنة؟ وإذا أشاطركم، سيادة الوزير، الرأي في القول: إنه يجب التعامل مع هذا المعدل أو مستوى الأسعار بكل حذر وبكل يقظة، فأرى أن الحكومة لا تتحكم في هذا المؤشر ولا في التقلبات المالية التي تؤثر سلبا على قيمة الدينار، مثلا، التي انخفضت في أواخر هذه السنة، ولا تتحكم أيضا في معدل نمو الناتج الداخلي الخام. وأنتم تعلمون أسباب ذلك ومرددها ضعف بعض المعطيات.

وبالتالي، تجدر الإشارة إلى أن ضعف نجاعة القطاع الصناعي وتوقفه عن دعم الاستثمار الداخلي والخارجي -وهذه معلومات إضافية - تجعلنا نقر بأن الإنعاش المرتقب سنة 2000 أو الذي يراد تحقيقه سنة 2000 لن يتحقق في ضوء عدم تحكم الحكومة في هذه المؤشرات.

أما فيما يخص الإجراءات المقترحة، فلا يمكن التحدث عنها لما رأينا من أهمية بعض المعطيات وسهولة لجوء الحكومة، في بعض الأحيان، إلى بعض المصادر رهيئات فرض بعض الرسوم على التبغ والبنزين مثلا، مما يدعونا إلى تقديم أمثلة وطرح بعض التساؤلات عنها. فما مدى مساهمة الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في ميزانية الدولة على غرار ما تقوم به الآن شركة "سونطراك" من خلال مساهمتها عن طريق الأرباح، حيث تساهم في دولة مجاورة، مثلا، الوكالة المستقلة للتبغ في المغرب بما يقرب من 700 مليون دولار في الاستثمار.

وعندما نلاحظ ما حدث أخيرا في تهريب سجائر "المالبرو" ومدى التأثير السلبي في خزينة الدولة، نتساءل، مثلا، عن أسباب رفض الدولة لتمكين بعض المستثمرين الجزائريين من تحقيق بعض الاستثمارات خاصة منهم الذين أرادوا إنشاء مؤسسة "فيليب موريس"

مصالح الضرائب والجمارك ومصالح مراقبة الجودة ومراقبة الأسعار ومكافحة الغش وأماك الدولة والعقار.

إننا نلاحظ انخفاضا وجمودا في معدل الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية الرئيسية مثل: الصحة، السكن، التربية والتعليم، التكوين، الصناعة والثقافة. وهي القطاعات التي تستفيد منها أساسا الفئات الشعبية والفقيرة التي تطمح إلى حياة تتسم بعافية أكثر.

وماتزال حتى الشرائح المتوسطة تضحل بالتدريج، ويجذبها واقع الفقر إلى الأسفل، وواقع المغامرة والتطفل إلى الأعلى. ومازاد من اغتراب هذه الشريحة الواسعة الواعدة - من المفروض - أن مصالحها تعرضت للركود داخل النظام الاجتماعي والسياسي في الوقت الذي تتعاطم الحاجة الموضوعية إلى قدراتها المهنية باعتبارها النخبة المؤهلة لإدارة هياكل الدولة ومؤسساتها في ظروف التقشف المالي، ومنها رجال التعليم والصحة والعدل.

تؤكد كل المؤشرات التي تضمنها مشروع قانون المالية أن الميزانية عاجزة، وتشكل عائقا كبيرا عن التنمية الوطنية وتكرس أعباء مستمرة في الجانب الاجتماعي. عجبنا! حتى الوقود رفع عبؤه الضريبي في حين كنا نزن الأسعار الحالية عالية جدا، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذا المورد طبيعي ومتوفر في بلادنا وملك للمجتمع بالدرجة الأولى، زيادة على الآثار السلبية التي تنجر عن أي زيادة في التكاليف التي تؤثر في القدرة الشرائية للجزائريين البسطاء.

وأخيرا، سيدي الوزير، أسأل: ما هي أهداف مشروع قانون المالية في الظرف الحالي؟ ما هي الإجراءات التي تضمنها المشروع للتخفيف من الفقر والبطالة ونتائجهما؟

أما عن البدائل فأقترح ما يأتي:

- تحسين نظام تحصيل الضرائب،
- محاربة الغش والتهرب الضريبيين خاصة في القطاع الخاص الطفيلي،

حققت نجاحا استراتيجيا - بفضل استيعابها وقدرتها على أقلمة الإنجازات التي حققتها بعض التجارب المعاصرة - وإلى تكييفها مع ظروفنا الوطنية الخاصة وخصوصياتنا، من غير أن نستنكف عن الاندماج المحسوب بدقة في النظام العالمي بهدف استيعاب المنجزات التكنولوجية والاقتصادية مع الحرص الشديد على مصالحنا وحقوقنا الوطنية.

وبهذا نتحرر من أن نكون أبطالا كما نتحرر من أن نكون دائما ضحايا، فالحياة الاقتصادية عندنا تعطي انطبعا أننا مانزال عاجزين على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي على السواء. والدليل على ذلك أننا أنتجنا سوقا فوضوية واقتصاد "البازار" وهو استيراد - استيراد ثم استيراد.

والمفروض أن يتحقق في اقتصاد السوق توزيع المنتجات، انخفاض الأسعار، زيادة الاستثمارات، التشغيل وعلى الأقل تحسين مستوى المعيشة عن طريق الدخل الوطني.

وعندما نتصفح مشروع هذا القانون يبدو أنه أعد لبلد متخلف جدا. فهو يقنن وببراعة كيفية إرهاب المواطن بالرسوم والضرائب. وهو حل مرهق يشكل ضغطا كبيرا. وقد أكدت التجربة أن الضغط الضريبي يقتل الضريبة.

وأقترح في هذا المقام بدل الإكثار من الضرائب أن نلجأ إلى وسيلة أعدل وهي إلزام المتهربين من دفع الضرائب، مهما كانوا، وأن نتجنب الإكثار من الضرائب.

تعتمد الدول الحية اللجوء إلى عقوبات صارمة ضد المتهربين حتى أنها تعد كل متهرب من الضريبة مجرما.

فلنغير من فلسفتنا الضريبية ولنجعلها مظهرا من مظاهر الوطنية الصحيحة.

تكاد تكون وسائل الرقابة الحديثة وإمكاناتها منعقدة في

الاقتصادي يبقى بعيد المنال. ولا أدل على ذلك من كون الاقتصاد الوطني ما تزال تتحكم فيه تقلبات السوق البترولية وتقلبات الأحوال الجوية. ومن ثم لا يخضع قانون المالية عندنا لإحصائيات ولحسابات دقيقة ولا للتوقعات التقديرية بقدر ما هو من الغيبيات التي لا يعلمها إلا الله. وأذكر في هذا الصدد، على سبيل المثال، الهدف الذي وضعتة الحكومة في السابق والقاضي بتحصيل ملياري دولار سنة 2000 كإيرادات خارج المحروقات. فأين نحن من ذلك اليوم؟! بل يتوقع مشروع قانون المالية هذا عجزا في الميزانية يبلغ 220 مليار دينار، أي ما يكاد يعادل الاعتمادات المخصصة لميزانية التجهيز أي الاستثمار وتمويل المشاريع القديمة وإقامة مشاريع جديدة.

وإذا علمنا أن ميزانية التسيير عبارة عن نفقات ضرورية لا يمكن بأي حال من الأحوال تقليصها، فإننا ندرك، بسهولة، أن العجز المسجل في الميزانية سيكون على حساب ميزانية التجهيز في هذا الزمن الذي شحت فيه الاستثمارات والقروض الخارجية، الأمر الذي يعقد الوضع وينبئ باختناق اقتصادي رهيب لن نفلت منه إلا من خلال الاستدانة مرة أخرى أو إعادة الجدولة، أي من خلال إثقال كاهل الاقتصاد الوطني الهش وما يترتب على ذلك من آثار سلبية يتكدها المواطن أيضا، خاصة وأن مشروع قانون المالية لسنة 2000 ورد خاليا من المسحة الاجتماعية التي من شأنها أن تخفف شيئا ما من معاناة المواطنين. بل سجلنا تراجعاً في الجانب الاجتماعي يتمثل أساساً في إحداث رسوم على الوقود والماء الشروب ورفع رسم التطهير بنسبة 50٪ ورفع عقوبة التأخير في تسديد الضريبة من نسبة 25٪ إلى نسبة 40٪ ورفع الغرامات المطبقة في مجال رسوم التسجيل وكثير غيرها.

ولعل "الحالقة" تتمثل في المادة 69 التي تقلص من عدد المستفيدات من بنات الشهداء من المنحة المقررة، وهذا أمر غير مفهوم وغير مقبول في بلد المليون ونصف المليون شهيد.

- البحث عن موارد مالية أخرى،  
- اللجوء إلى السوق المالي لإحداث حيوية نقدية،  
- تطبيق الإجراءات الإدارية الصارمة مثل توطين الحسابات لدى البنوك واستخدام الصكوك أكثر،  
- مراجعة المخطط الوطني المحاسبي وفق الأنظمة العالمية الحديثة،  
- تشجيع المواطن على الادخار وتعبئته مع مراعاة الشروط الثقافية والدينية،  
- فتح البنوك المصرفية الإسلامية وتحديد مكانة البنوك الموجودة منها في السوق النقدية الجزائرية، لأنها تحتفظ بسيولات فائضة وتعرضها في السوق النقدية الجزائرية دون مقابل لفائدة المصلحة العامة.

أشكركم جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله.

**الرئيس:** شكراً للسيد علي هاشمي، وأحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بوحملة.

**السيد عز الدين بوحملة:** السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،  
الأخوات والإخوة النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.  
يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2000 بعد خمس سنوات من انطلاق الإصلاحات الاقتصادية التي قدمت من أجلها الفئات الأكثر حرماناً تضحيات جساماً انعكست على المواطن بإضعاف قدرته الشرائية وتجميد أجره لسنوات عديدة بل بفقدانه لمنصب عمله في بعض الأحيان.

كان كل ذلك من أجل إحداث استقرار التوازنات الاقتصادية الكبرى والمحافظة عليها كشرط حتمي لدخول مرحلة الإنعاش الاقتصادي ومن ثم دفع عجلة النمو.

يؤسفني أن أقول: يتبين للجميع من خلال أحكام مشروع القانون الذي بين أيدينا أن بلوغ هدف الإنعاش

وما هي المدة أو المهلة التي تخصصها الحكومة بعد كل قرار تتخذه اللجنة المكلفة؟

وإذا كنا نشارك مع الحكومة في مبدأ حماية الإنتاج الوطني، فإننا نختلف معها في تطبيق هذه الآلية خاصة في جانب الشفافية.

كما أقترح إلغاء التعليمات المتعلقة بمنع استيراد قطع الغيار المستعملة في السيارات، ذلك أن هذه الأخيرة تدخل إلى التراب الوطني بطرق مشبوهة وغير قانونية دون أن تستفيد منها خزينة الدولة.

هذا ما أردت قوله، شكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس:** شكرا للسيد عز الدين بوحملة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد المختار طرابلسي.

**السيد محمد المختار طرابلسي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

السادة النواب،

أيها الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس، ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2000، نبدي بعض الملاحظات والتساؤلات:

- أولا: إلى أي برنامج سنسند هذا المشروع؟

- ثانيا: أين وصلت نتائج القانون السابق (سنة 1999) ولو جزئيا؟ لأن المواطنين يتساءلون اليوم عن برنامج الحكومة الذي نص على إحداث 1.200.000 منصب شغل و 800 ألف سكن.

أما المجال الضريبي، فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في فلسفته باستبدال الضرائب التصاعدية بالضرائب النسبية وتخفيف عبء الضرائب المباشرة التي يتحملها الأفراد وإلغاء الاستثناءات أو الإعفاءات الضريبية لتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي. وعلى العموم، يجب توسيع قاعدة الضريبة لتشمل الدخول الجارية والثروة المخترنة والموظفة والمعطلة بما لا يثقل كاهل الفرد ولا يؤثر في حوافز الإنتاج والادخار. وهذا ما ينادي به اليوم دعاة الإصلاح الضريبي في الدول المتقدمة، وهو نفسه ما يزر به تراثنا الإسلامي.

كما لدي اقتراحات تتعلق بمضمون بعض المواد، تتمثل فيما يأتي:

ففيما يخص المادة 3 المعدلة للمادة 281 مكرر 1، فالتحدي المطروح هو: من يحدد القيمة الحقيقية للعقارات في غياب بورصة العقارات؟ ولذلك أقترح الإضافة الآتية:

"تقدر العقارات مهما كانت طبيعتها حسب قيمتها التجارية الحقيقية، وتنشأ لذلك لجنة ولائية لهذا الغرض تتكون من:

- ممثل عن إدارة الضرائب،

- ممثل عن إدارة أملاك الدولة،

- ممثلين عن المنتخبين،

وذلك لتفادي تعسف الإدارة من جهة وتحايل المعنيين من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالمادة 60 المتعلقة بنسب الحقوق الجمركية، فأطرح السؤال الآتي:

ما الفائدة من تحديد نسب الحقوق الجمركية عن طريق قانون المالية ما دامت الحكومة تتوفر على آلية ثانية تتصرف بها كيفما تشاء والمتمثلة في القيم الإدارية، التي نتساءل عن كيفية العمل بها من حيث تشكيلة اللجنة المكلفة بهذا الغرض والمعايير التي تعتمدها في تحديد القيم الإدارية وأسباب ذلك؟

المستثمرين لتفادي المعاملات البيروقراطية وتضييع الوقت؟ وتعلمون جيدا أن السبب الرئيسي في انتشار الرشوة وتفشيها هو البيروقراطية.

لقد اتخذت في مشروع هذا القانون ثمانون (80) إجراء، لكننا نلاحظ أن أكثر من نصف هذه الإجراءات تقضي برفع قيمة الرسوم.

وإذا تكلمنا عن المادة 69 التي تخص بنات الشهداء، فأقول دون تعليق: "هدى الله صاحب هذه الفكرة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس:** شكرا للسيد طرابلسي. ويبدو أن السيد الوزير يريد تناول الكلمة لكننا سنمكنه من ذلك بعد إحالة الكلمة إلى المتدخل الأخير المتبقي. وعليه، أحيل الكلمة إلى السيد معاشو بومليك.

**السيد معاشو بومليك:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الخالص إلى جميع أعضاء لجنة المالية والميزانية على الجهود التي بذلوها.

أما بعد، يكتسي مشروع قانون المالية مبدئيا أهمية كبيرة بالنسبة إلى تحقيق نمو مستمر ودائم ومحدث لمناصب الشغل والثروة. لكن يبقى مشروع هذا القانون -دائما- رهين إيرادات المحروقات.

زيادة على ذلك، لقد مرت بلادنا بظروف تتميز بصعوبات ذات تأثير مباشر في التوازنات الكبرى وفي الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وفي الاستثمار. وتزيد محدودية

- ثالثا: السيد الوزير، أين الوعود التي تقدمتم بها السنة الفارطة والسنة التي سبقتها فيما يخص إنجاز بعض المشاريع لكنها لم تنجز؟ ونذكر على سبيل المثال مشروع الغاز الطبيعي والبرويان لمدينة قصر البخاري الذي لم ينجز إلى حد الآن. وعليه، نطلب أن تجيبنا عن هذه الأمور، إذ تحدثوننا عن أشياء ثم لا نراها في الواقع.

لقد كنا ننتظر، في الحقيقة، مشروع قانون للمالية يتماشى وطموحات المواطن. كما كنا ننتظر مشروع قانون للمالية يتسم بالموضوعية والواقعية، ونشتم فيه رائحة الوثام المدني لتخفيف العبء عن المواطن المحروم والضعيف لا سيما أصحاب الدخل المحدود. لكن وأسفاه!

لقد قلت، سيدي الوزير، يخضع توزيع موارد الميزانية لمنظور العقلانية الذي يعتمد على سلم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والذي يخص مكانة هامة للسكن والماء والفلاحة والتربية والتعليم. لكن لم يتجسد هذا الأمر على أرض الواقع في السنوات التي خلت، ويبقى الحال على ما هو عليه الآن. فلم تتحقق ديناميكية التغيير التي طالما انتظرها المواطن، ولم يبرزها مشروع هذا القانون ولم تتجل فيه حتى نتيقن أن هذا الأخير قد أخذ بعين الاعتبار، فعلا، المعاناة اليومية والمشاكل المادية لشريحة واسعة من المواطنين.

سيدي الوزير، تطرح قضية دعم الاستثمار والنشاطات المنتجة قصد تحقيق انطلاقة للاقتصاد الوطني نقطة استفهام كذلك. فإذا كان مشروع القانون يتضمن مزايا جبائية معتبرة، كما تقولون، فكيف يتسنى للمستثمرين أن يصلوا إلى بداية الاستثمار وهم كثيرون، إذ لدينا اليوم مستثمرون؟ وسنتطرق إلى هذه النقطة عندما نناقش ميزانيات القطاعات، ولدينا على كل حال أدلة. فلا يتمثل المشكل الأساسي، في الحقيقة، في تخفيض حقوق الجمارك والرسوم بقدر ما يتمثل في: من أين نبدأ؟ وكيف نبدأ؟ وكيف نسهل الإجراءات على

الرسم على القيمة المضافة المقدر بنسبة 14٪ المطبق على منتوجات التكوين والمطبق بنفس النسبة على المنتوجات التجارية الأخرى. وللعلم يعتبر هذا الرسم أحد العوامل المثقلة للأسعار المطبقة على مواد منتوجات التكوين للمتربصين طيلة فترة تكوينهم.

ولإشارة منحت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-412 المؤرخ في 18 شعبان 1419 الموافق ليوم 07 ديسمبر 1998، المحدد لكيفيات تخصيص العائدات الناتجة عن الخدمات والأشغال التي تقوم بها المؤسسات العمومية زيادة على مهمتها الرئيسية، مرونة وحرية أكثر للمؤسسات التكوينية قصد توفير عائدات إضافية للمؤسسات المعنية بالتكوين الإنتاجي، وبالتالي التخفيف أكثر فأكثر من الأعباء التي تتكفل بها ميزانية الدولة المخصصة لسير المؤسسات التكوينية. زيادة على هذا لا يمكن مقارنة المواد التي ينتجها المتربصون خلال فترتهم التكوينية، والهادفة إلى تقييم إمكاناتهم واستعداداتهم لممارسة الحرفة التي هم بصددها مباشرة، بالمنتوج الموجود في السوق من حيث النوعية. لهذا الغرض ولهذه الأسباب وبغية السماح لمؤسسات قطاع التكوين المهني بتسويق منتوجاتها، وبغية الوصول إلى زيادة القدرات والموارد المالية، فإنه من الضروري النظر في إمكانية إعفاء هذه المواد المنتجة في إطار أحكام المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه من الرسم على القيمة المضافة أو على الأقل التخفيض من هذه النسبة وتطبيق رسم بقيمة تفضيلية نسبتها 7٪.

- ثالثا: إصلاح البنوك: يرتبط الاستثمار بصحة النظام البنكي، بينما يتميز هذا الأخير ببيروقراطية خانقة وبمركزية اتخاذ القرار في مستوى المديرية العامة للبنوك، الأمر الذي أصبح حاجزا كبيرا في وجه المستثمرين. وعليه، أضحت إصلاح هذا النظام قضية مستعجلة. ويعتبر حاليا تعامل هذه البنوك مع المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين نوعا من الإرهاب الإداري. وأذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

1 - "تسديد السندات البنكية في حدود الرصيد

موارد الميزانية المعتمدة -أساسا- على إيرادات المحروقات وأهمية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الوضعية تعقيدا وتطرحان إشكالا يصعب حله. ولا تعد جملة التدابير والإجراءات المقترحة الحل الأنسب للوضعية الصعبة التي تمر بها بلادنا، بل هي محاولة ترقيعية ظرفية. ولكن يكمن الحل، أساسا، في استعادة الأمن والأمان واستقرار الحياة السياسية وإصلاح النظام البنكي والقطاعات الحساسة الأخرى، وبالتالي دعم الشروط الضرورية لإعادة انطلاق الاستثمار الوطني والأجنبي.

لقد بدأت بوادر حل هذه الوضعية تلوح في الأفق من خلال المبادرات العديدة لفخامة رئيس الجمهورية، ومنها على الخصوص: استرجاع مكانة الجزائريين بين الدول والأمم، قانون استعادة الوثام المدني واسترجاع السلم، التغييرات على مستوى الإدارة، الشروع في إصلاح بعض القطاعات الحساسة والأساسية التي لها علاقة مباشرة بالمواطن، الشيء الذي يستدعي، حتما، إعداد مشروع قانون مالية تكميلي قبل جوان 2000 لضمان استقرار التوازنات الكبرى ورفع الضغط الجبائي عن المؤسسات والمواطنين بالتحكم في النفقات العمومية وبالمزيد من الفعالية في النظام الجبائي وتحصيل الضريبة.

سيدي الرئيس، أود فيما يخص الإجراءات المقترحة في هذا المشروع:

- أولا: أن أبارك الأهمية التي أوليت الجباية المحلية، وهذا قصد تحقيق التمويل الملائم للبلديات لتمكينها من الأداء الأحسن لمهامها. ولكن تبقى هذه الإجراءات غير كافية نظرا إلى العجز المالي والمديونية اللذين تعانيهما جل البلديات وإلى أهمية الحاجات.

ولهذا، يجب وضع برنامج استعجالي شامل لتطهير البلديات ومراجعة قانوني البلدية والولاية.

- ثانيا: لقد لاحظت، ضمن التخفيضات المقترحة في مجال الرسم على القيمة المضافة، عدم اقتراح تخفيض

تحاسبوني على إحداث 1.200.000 منصب شغل أو على 800 ألف مسكن أو على ملياري دولار من الصادرات خارج المحروقات. وشكرا سيدي الرئيس.

**الرئيس:** شكرا السيد الوزير. وبهذا نكون قد أنهينا النقاش الخاص بمشروع قانون المالية. وسوف نشرع غدا إن شاء الله في مناقشة الميزانيات القطاعية ونبدأ بمناقشة ميزانيات القطاعات المععلن عنها.

لا بد طبعاً أن نوفر للسيد الوزير بعض الوقت ليرد على أسئلة السادة النواب. ولهذا سوف تخصص بداية جلسة زوال الغد لسماع رد السيد الوزير على الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها أثناء هذه المناقشة وخلال اليومين الماضيين. أما القطاعات المبرمجة لدراسة ميزانياتها فهي: الداخلية والجماعات المحلية والبيئة، رئاسة الجمهورية، الدفاع الوطني، الشؤون الخارجية، المالية والأعباء المشتركة.

وبودنا أن نذكر بضرورة التقيد بالوقت نظراً إلى عدد المتدخلين الكبير، الأمر الذي يستوجب منا أخذ كافة احتياطاتنا، زيادة على أن أعضاء الحكومة ملزمون بالرد على الأسئلة والانشغالات التي ستطرح في جلسة الغد.

فإلى ذلك الموعد نتمنى التوفيق للجميع، وتستأنف أشغال المجلس في الساعة التاسعة والنصف والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة السابعة**

**والدقيقة السادسة مساءً**

المتوفر": لقد ضرب بهذا الإجراء الهام من قانون التجارة عرض الحائط ولم يطبق أبداً نظراً إلى التعليمات والمناشير المتعددة الواردة من المديريات العامة للبنوك والتي تتنافى مع القوانين السارية المفعول.

2 - "تاريخ القيمة للسنوات المختلفة المسحوبة من وكالات البنك الواحد" : فمثلاً عندما يقدم صك من وكالة البنك الخارجي الجزائري بقسنطينة للتحصيل بوكالة البنك الخارجي الجزائري بوههران فإن تاريخ القيمة يحسب من تاريخ استقبال وثائق المحاسبة أي من 20 يوماً إلى شهر. لكن في حالة حسم الصك خلال هذه المدة، يخضم البنك الخارجي الجزائري بوههران من المتعامل فائدة الحسم المقابلة..."

**الرئيس:** شكرا السيد معاشو بومليك. وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

**السيد وزير المالية:** شكرا السيد الرئيس. وددت أن أقدم توضيحاً بسيطاً لا أوجهه إلى الأخ طرابلسي على الخصوص بل إلى بعض الإخوة النواب الذين تطرقوا إلى أهداف أو إلى برنامج حكومة انتهت مهامها منذ شهر ديسمبر 1998. ولهذا أشير إلى أن مشروع برنامج الحكومة الحالية أودع لدى مجلسكم الموقر للدراسة والمصادقة في نهاية شهر ديسمبر 1998. وعليه، حاسبونا على هذا البرنامج المطبق حالياً والذي نحن مسؤولون عنه. أما البرنامج الذي انتهى بذهاب رئيس الحكومة في شهر ديسمبر 1998، أي سنتين قبل انتهاء أجل كل هذه الأهداف والبرنامج، فأعتقد أنه لا حساب على ذلك، وإن كنا لا نتهرب من المسؤولية وبإمكاننا أن نقدم إحصائيات تخص كل البرامج التي تحققت في هذه المدة. غير أنني أعتقد أنه قبل انتهاء الأجل المحدد بسنتين لا يحق لكم أن

## تدخلات كتابية

1 - السيد عبد الهادي سايح: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السادة الوزراء أعضاء الحكومة.

نتوقف عادة مع دوران الزمن وفي كل دورة خريفية للتقييم والحساب. وتختلف هذا العام النظرة والرؤية إلى عام غير عاد لأننا نودع فيه عقدا ونستقبل عقدا جديدا يدخلنا القرن الواحد والعشرين .

ولعل ما نلاحظه، ونحن نسلم الأيام الأخيرة لعام 1999 لنبدأ القرن الواحد والعشرين، تزايد القلق الجزائري العام على المستقبل...، وهذا القلق ليس جديدا فهو كامن منذ سنوات. وهو قلق صحي وإيجابي يجب أن نستغله لتأكيد اتجاهات الإصلاح والتغيير حتى ينبثق عنه نظام اقتصادي سياسي واجتماعي سليم تستحقه الجزائر.

وبقدر ما يظهر هذا القلق جليا لدى مختلف شرائح المجتمع يبدو غائبا لدى هيئات كثيرة في السلطة، ومغيبا في جزء كبير من وثائقها ومشاريعها وقوانينها. ويأتي في مقدمة ذلك مشروع قانون المالية المطروح للمناقشة، ولا أقول للإثراء والتعديل لأن معالي السيد وزير المالية يكون قد جاء، وكعادته، بجملته من الإجراءات يضعها بكل ثقلها ويرمي بها أمام تعديلات السادة النواب.

ولا أظنه يفعل ذلك هذه المرة بقوة، لأن مشروع القانون الذي جاء يحمله وسيدافع عنه لم يحظ بقبول فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي سيعمل -لامحالة- بأحد أمرين: إما إصدار قانون مالية تكميلي في شكل تعديلي وتغيير في المضمون، وله كامل الصلاحيات مع العلم أن الدستور قد وضع بعض التدابير الإجرائية المحددة

المبينة لمعنى قانون مالية تكميلي تمنع النواب من الموافقة عليه إن هو غير المسلمات الأساسية للقانون الأصلي، وإما أن يختار تجاوز المجلس بين دورتيه ويصدر قانون مالية جديدا بأمر.

وفي كلتي الحالتين وبعيدا عن القراءة السياسية لمثل هذا التصرف والهدف منه، فإن الحسابات السياسية، والاقتصادية، والتنموية وصعوبتها وتعقيداتها ستفرض نفسها وستحدد إنعكاساتها ملامح التوجهات القادمة سياسيا واجتماعيا.

كل هذه العوامل تجعلني أركز في تدخلي هذا على نماذج النمو غير المناسبة التي تضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2000 وهي: النمو دون فرص عمل، والنمو دون شفقة على المواطن الذي تدوسه رحى الفقر والحاجة، والنمو العديم الجدوى الذي ليست له مقومات في أرض الواقع، والنمو عديم المستقبل.

وتتجمع هذه النماذج في مشروع قانون المالية وفي وثائق الميزانية في غياب التنمية الدائمة التي يكون محورها الناس رجالا ونساء، أفرادا ومجموعات، وعمادها تطوير قدرات الناس، وقاعدتها مشاركة الناس في العملية التنموية التي لا تكتفي بإحداث النمو فحسب بل توسع خيارات الناس وفرصهم وقدراتهم ومشاركتهم في القرارات التي تؤثر في حياتهم وتلبي حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

ويتألف مفهوم التنمية الدائمة من أربعة عناصر هامة وفاعلة: الإنتاجية، العدالة الاجتماعية، المشاركة والاستدامة.

وتشترط توفر الحريات السياسية والتعددية والتنوع وتعتمد النقلات النوعية المتواصلة والمتصاعدة

3 - تحقيق العدالة والإنصاف، أي توفير الفرص المتكافئة للجميع، وذلك بوضع سياسات واستراتيجيات جديدة توازن بين القطاعات والجهات والفئات وترتكز على الاستثمار ونظام تسليف تستفيد منه الفئات المتواضعة.

4 - الإسراع، بفعالية، في القيام بثورة حقيقية في الجهاز المصرفي الذي -رغم حدوث الطلاق البائن مع الاشتراكية والمركزية وسياسة القرارات وفق التعليمات الفوقية- ما يزال يفكر ويتصرف وفق منظور الاقتصاد المركز والموجه.

وإن كان الوضع الحالي للجهاز المصرفي يخدم مصالح بعض الجهات فإنه يقضي على كل أمل في التحول إلى اقتصاد مختلط تشاركي.

5 - تحكّم ثلاث مبادئ أساسية المالية العامة في العالم المتحضر قد تأكلت في الجزائر، وترتب على ذلك قدر كبير من الإسراف والتسيب، الأمر الذي يدعو بالحاح إلى التمسك بها من جديد.

وتتلخص هذه المبادئ في وحدة الميزانية وشفافية المصروفات العامة والمحاسبة.

أما مبدأ وحدة الميزانية فتعني أنه ينبغي أن تصب جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها في وعاء واحد وأن تخرج من وعاء واحد.

وقد تدهور المبدأ السابق إلى حد بعيد بتعدد الصناديق التي لا تدخل في الميزانية المركزية.

أما مبدأ الشفافية فيعني أنه ينبغي أن تكون الميزانية واضحة وفي متناول الناس كافة.

أما مبدأ المحاسبة فيعني إخضاع كل نفقة من النفقات العامة للرقابة الفعالة من خارج الجهة القائمة بالإنفاق

والمتكاملة، وتتميز بأنها شاملة ومركبة. وتعتني بالوسائل والغايات والأسباب والنتائج على حد سواء. وتتخطى النظرة المجزأة والقطاعية، وتقدم استراتيجيات عمل متكاملة.

يبين مجرد المقارنة البسيطة بين مفهوم التنمية، الذي كرسه مشروع قانون المالية لسنة 2000، والمفاهيم السابقة الذكر، دون عناء، أن الخيار الحكومي يستند إلى المنظور التنموي التقليدي. فيركز على أولوية بناء الأطر والقدرات المالية والاقتصادية وزيادة الاستدانة والاستهلاك والتبذير وما سيتبعها من عجز وديون واحتكار وفساد ومن إخلال بالتوازن المجتمعي وافقا للأساس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء أعضاء الحكومة،

السادة النواب الأفاضل.

بناء على العرض المقدم لنا عن فلسفة مشروع قانون المالية سنة 2000 ونموذج التنمية المستدامة المنشود الذي أخذت به مجموعة من البلدان التي كانت في وضعية مثل وضعية الجزائر وحققت نتائج إيجابية جدا في فترات وجيزة، أتقدم إلى سيادتكم بمجموعة مطالب:

1 - دعوة الحكومة إلى الإقدام على إعادة النظر في المقاربات الإنمائية التي اعتمدها بغية ربط خطة النهوض الاقتصادي بالأولويات الاجتماعية بدل ربطها بالاتجاهات الاستهلاكية الراهنة، من أجل استجابة المشاريع الاقتصادية لضرورات الحد من الفقر وإيجاد فرص عمل منتجة وتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية للطبقات المتوسطة والمحدودة الدخل وتقليل عجز الموازنة، لكن ليس عن طريق فرض أعباء إضافية على الأجيال الحالية والقادمة.

2 - اعتماد المسار الديمقراطي والتشاركي لإدارة الشأن العام ولاتخاذ القرارات ووجوب إيجاد بيئة قانونية مؤسسية.

القطاعات يظهر أن هذه النسبة لم تتجاوز، أبداً، عارضة 2,7٪.

- تتراوح نسبة البطالة - وقد ورد هذا في غير وثيقة الميزانية- ما بين 29٪ و 30٪. والحقيقة الدامغة هي أن البطالة تزيد بنسبة 3,7٪ مقارنة بالعدد الإجمالي للفئة الشغيلة من السكان، أي الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاماً و 64 عاماً.

أيها السادة الأفاضل،  
أخفى مشروع قانون المالية لسنة 2000 كل الحقيقة عن النواب وعن الشعب الجزائري.

لم يذكر ولا السيد حرشاي في مقدمته أي شيء عن:  
- تنامي الفقر واتساع رقعته،  
- تدني مستوى الخدمات الصحية الاستشفائية منها والوقائية،  
- تفاقم الأمراض المعدية والخطيرة منها وتفشيها،  
- انحدار مستوى الأداء في العديد من المرافق والقطاعات الاجتماعية والحياتية وتدنيه،  
- تفاقم البطالة، خاصة التي تمس الشباب خريجي الجامعات والمعاهد،  
- الإقصاء الاجتماعي للقوى الحية الفتية وهدر الاستثمار البشري والموارد البشرية المتوفرة والمتاحة للأجيال الصاعدة،  
- الحفلات والمآدبات والسفريات إلى الخارج فيما لا يسمن ولا يغني من جوع،  
- السيارات التابعة للقطاعات العمومية التي تجوب الشوارع في أيام العطل دون رقيب أو حسيب،  
- الفاتورة الباهظة المترتبة على عمليات إعادة الهيكلة والتي بلغت 500 مليار دينار دون أدنى نتيجة،  
- المديونية الخارجية: لم يقل لنا إن الجزائر ستدفع ما بين سنتي 1999 و 2005 أكثر من 33,5 مليار دولار خدمة للديون فقط،  
- لم يقل لنا إن خدمة الديون مرتفعة جدا وتعادل 45٪ من قيمة الصادرات،

وتوحيد القواعد التي تحكم النفقات.  
السيد الرئيس،  
السادة أعضاء الحكومة،  
السادة النواب الأفاضل،

أعود، والعود أحمد، إلى تقديم قراءة سياسية معارضة لبعض الأرقام التي قدمها لنا السيد وزير المالية ممثلاً للحكومة في مشروع قانون المالية. وقبل ذلك أطرح على الجميع السؤال المركب الآتي:

ما هي المصادر التي تعتمد عليها الجهات التي تعد "قانون المالية"؟

وما مكانتها في الإدارة السياسية؟ أي، هل تستفيد من الرقم الإيجابي في تمديد وجودها وتوسيع مساحات نفوذها؟ أو لا تضرها كل نسبة سالبة أو رقم ناقص أو قراءة علمية مجردة لمجموعة نسب ومقارنتها بالقواعد العلمية وبالواقع؟

ألا تأتي أرقام المؤسسات المالية الدولية وتناقض الأرقام التي تقدمها وزارة المالية و تطعن في مصداقيتها؟

ومع ذلك سنأخذ بعض أرقام السيد حرشاي كأمثلة ونقول:

- إن نسبة التضخم وإن تم تقليصها فذلك بفعل نقص الاستهلاك، غير أن صندوق النقد الدولي يصرح بأن التضخم قد قدر أواخر سنة 1999 بنسبة 26,5٪ وهي نسبة تقول عنها الدوائر الخارجية إنها مرتفعة بينما التوقعات الحكومية له تقدر بنسبة 4٪ فقط.

- قدرت التحركات سنة 1999 بنسبة 5٪ بينما تبين الحقائق المؤكدة والمضبوطة علمياً أنها أقل من ذلك.

وبعمليات حسابية بسيطة في ضوء نتائج المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والتوصيات التي توجه بها إلى

الاحتكام إلى قوانينها والسعي إلى تنفيذها. ومن ثم أتساءل عن التغافل المتعمد عن أحكام القانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/7/7 والمتعلق بقوانين المالية وخاصة ما يتعلق بقانون ضبط الميزانية، الذي أشارت إليه الفقرة الثانية من المادة 2 وكذا محتوى المادة 5. فإلى متى نستمر في دراسة قوانين المالية دون تمكيننا كنواب للشعب من الحسابات الختامية للميزانية السابقة، تطبيقا للقاعدة (ن-3)؟ وقناعتي أن ذلك يعد تجسيدها فعليا لحق الرقابة البرلمانية ومن ثم منح المواطنين حق الاطلاع على تسيير شؤونهم.

2 - نعيد التذكير وللمرة الألف بعدم تقديم بيان عن التطورات الاقتصادية والنقدية للبلاد، عملا بأحكام المادة 106 من القانون رقم 90-10 لارتباط ذلك بقانون المالية.

3 - من المؤسف أن يتحول قانون المالية إلى قانون للعقوبات، معتمدا في أسلوبه، كالعادة، اللجوء إلى الرسوم المضمونة وسهولة الجباية التي تطبق على ما تبقى من الطبقة العاملة، سواء أكانوا أجراء أم غير أجراء، لتغطية أكبر قدر من العجز. وفي الوقت الذي كان الشعب الجزائري ينتظره بفارغ الصبر -وغداة ارتفاع أسعار النفط من جهة وانتهاج البلاد من جهة أخرى لسياسة تسعى بكل جهدها إلى التخفيف من معاناة المواطن والتفريح عن كربه- ها هو اليوم يصاب بخيبة أمل ويصبح عرضة للمساس بقوت يومه بطريقة أو بأخرى، مثلما ورد في المواد 46 و 64 و 65 من المشروع.

4 - الظاهر أن مشروع قانون المالية لسنة 2000 يوحى صراحة بأنه قانون تسديد مديونية غيبت المواطن كليا في ذهن من قدرها، فضلا عن أن الآفاق المستقبلية فيه مجهولة لكونه ينصب على تخصيص حتمي لنسبة معتبرة منه لخدمة هذا الهم، زيادة إلى أن آفاق الاستثمار غير واضحة المعالم، إذ بهذه الوتيرة لا أستبعد الذهاب إلى إعادة جدولة أخرى مع انعكاساتها السلبية المتعددة التي لا تمس سوى المواطن وحده.

وبما أنه لم يقل شيئا من ذلك فإنني أعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2000، بما احتوى عليه من نقائص ومناقضات رقمية وأدبية، مشروع قانون يكرس ديمومة التخلف.

أخيرا يمكن القول إن دوام العطل الاقتصادي سببه دوافع سياسية بالدرجة الأولى. فلو تم تغيير الحكومة بعد الانتخابات الرئاسية مباشرة أو بعد ذلك بقليل لما طالعتنا هذه الحكومة بقانون بائس يكرس البؤس، ولو رفضه السيد رئيس الجمهورية -وهذا دافع سياسي أيضا- واستبدله بغيره يجمع بين ضغوطات الواقع وإمكانيات البلاد السياسية والاقتصادية بمنظور تشاركي لكفى الجميع مؤونة الأخذ والرد ولقطع الشك باليقين والسلام عليكم.

**2 - السيد لخضر لسهل:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، السادة الوزراء ومعاونيهم، السادة رجال الإعلام ونساءه، السيدات والسادة المساعدين التشريعيين، السيدات والسادة نواب الشعب، السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

لا يخلو أي قانون من فلسفة أوخلفية سياسية، وخاصة قانون المالية، تعكس التوجه الحقيقي والفعلي للسياسة الواجب انتهاجها قصد التخفيف من معاناة المواطن. فذلك هو الأصل وأما الاختلاف فينحصر في الوسائل المتبعة لتحقيق ذلك.

وبعد اطلاعي على ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2000 ومجمل ماورد في التقرير التمهيدي للجنة المختصة، أرى من الضروري إبداء بعض الملاحظات:

1 - أعتقد أن دولة القانون لا يتم بناؤها إلا من خلال

أدى بالحكومة إلى التركيز على أساسه في تصورها لتمرير المادة 69 من المشروع المقدم لنا. ولولا النظرة الثاقبة لجميع أعضاء لجنة المالية لا ستحسننا الطرح وكان له أثر سلبي فيمن منحونا ثقتهم.

السيد الرئيس،

إنني مقتنع تماما بأن الإجراءات المتخذة غير كافية وتحتاج، على الأقل في تقديري الخاص، إلى إعادة نظر فعلي. ودليل ذلك إضافة ما قيمته 19 مليار دينار جزائري إلى ميزانية التجهيز وذلك بعد تدخل السيد رئيس الجمهورية شخصيا طالبا إعادة النظر في أمر الميزانية. ولولا ذلك ل بقي الأمر كما أريد له أن يكون.

سيدي الرئيس،

يكمن المشكل، أساسا، في سوء توزيع الاعتمادات المالية وسوء تسييرها وليس في نقص هذه الأخيرة.

وختاما لتدخلي أود طرح جملة من التساؤلات أوجزها فيما يأتي:

1 - ما هي الإجراءات المتخذة لتحصيل الضرائب التي ترمد أصحابها على دفعها؟ وما هي قيمتها؟  
2 - هل أدت الزيادة في الجمركة إلى الحفاظ على مناصب الشغل؟ وكم تمثل؟

3 - لماذا انخفض احتياطي الصرف إلى 4,5 ملايير دولار، مع العلم أن النسبة لا تمثل سوى 05 أشهر استيراد على أكثر تقدير؟ وأرجو ألا يكون الجواب متعلقا بتسديد المديونية.

4 - لماذا لا يتخذ مجلس الخوصصة ووكالة ترقية ودعم الاستثمار والشركات القابضة قرارا موحدا؟  
5 - لماذا لا تفرض الضريبة بعدالة حسب المناطق وطبيعة النشاط؟

6 - لماذا لم يتم احترام الصندوق المشترك للجماعات المحلية، حيث تم توجيه إيراداته لفائدة الحرس البلدي عوض تقديم الدعم للبلديات العاجزة البالغ عددها 1200 بلدية من أصل 1541 بلدية؟

السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان في أن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها بلادنا نتيجة حتمية لتراكمات سوء التسيير والتبذير، اللذين عرفتهما الجزائر في سنوات خلت، وكذا التغيير الذي حدث بفعل سياسة العولمة. ومع ذلك نلاحظ كلنا أن الوضعية الاجتماعية، بعد تحقيق جزء من التوازنات الكبرى، مقلقة جدا.

يدعونا واقع مزر كهذا، حتما، إلى الاعتقاد أن السلطة سياسيتها هذه تحاول التغاضي عن أغلبية المشاكل التي يتخبط فيها السكان، بدعوى تخليها عن تسيير النشاط الاقتصادي في ظل الواقع العالمي المفروض وعدم المساواة عند توزيع الدخل القومي وتفكك الطبقات المتوسطة التي تتحمل بمفردها عبء مشروع التنمية إن وجدت تنمية.

السيد الرئيس،

كيف يمكن تحقيق استثمار حقيقي في ظل النقص الفادح والملاحظ في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتسم بالبطء والعشوائية، إضافة إلى انعدام إصلاحات النظام البنكي خاصة فيما يتعلق بمسألة إعادة الهيكلة الصناعية؟ وإلا كيف نفسر وجود 21000 مشروع استثمار دون وجود مقابل مالي لتغطيتها؟

وعليه، واعتبارا لما سبقت الإشارة إليه، يتعين التفكير بجدية وعمق أكبر في علاقة المشروع الموجود بين أيدينا بالجانب الاجتماعي من حيث البطالة الممثلة لنسبة 20٪ من الطاقة العاملة والعجز التعليمي وازدياد عدد الأميين والتراجع الرهيب في التغطية الصحية وظهور أمراض من العيب بقاؤها ونحن على مشارف دخول الألفية الثالثة، فضلا عن مشكل الصندوق الوطني للتقاعد المتعلق بالذين أفنوا حياتهم في خدمة وطنهم.

السيد الرئيس،

لقد بدأ ينتابني قليل من الشك في بعض الأرقام وأخشى أن يكبر ذلك ليصبح مثيلا للذي وقع في السابق والذي

وكان بإمكاننا أن ننتقد الإجراءات الكثيرة التي وردت في مشروع هذا القانون لتزيد من معاناة فئات المجتمع وخصوصا طبقاته المحرومة وتعمقها دون أن تكون هذه الضريبة الباهظة مقابل فتح الأبواب أمام الاستثمار الذي يبقى قانون المالية يشكل أحد الحواجز أمامه حيث ينعدم إصلاح النظام المصرفي، ولا يوفر مشروع القانون المعروض علينا الضمانات الكافية للاستثمار الحقيقي الوطني أو الأجنبي في الوقت الذي يضاعف من إرهاب فئات الشعب بمزيد من الضرائب والزيادات في مواد أساسية بينما يمثل التهرب الضريبي للطفيليين والمحامين نسبة معتبرة من الإيرادات التي من المفروض أن تكون من حصيلة الضرائب. فبدل أن يتم البحث عن كفاءات القضاء على هذا النوع من التهرب، تمارس على المنضبطين في دفع المستحقات التي عليهم وعلى المواطن العادي مجموعة من الزيادات، وكأنها عقوبات إضافية على التزامهم ومواطنتهم.

ولا يقتصر الأمر على هذا فحسب، بل في الوقت الذي كان الانطلاق في الإنعاش الاقتصادي منتظرا، كما صرح المسؤولون بذلك، بعد إبرام الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، نلاحظ استمرار العجز ومؤشرات مخيفة لاختلال في التوازنات الكبرى المفوضية إلى إعادة جدولة جديدة.

إننا نجد أنفسنا محرجين كمدافعين على استمرارية الدولة وفعالية مؤسساتها. وفي الوقت الذي كنا ننتظر من القيادة السياسية، التي حظيت بدعم أهم القوى السياسية وتأييدها، أن تجتهد في تقديم مشروع قانون مالية يعكس محتوى البرنامج السياسي، عملت على إحراجنا من خلال مشروع هذا القانون الخالي من أية حماية سياسية. ولذلك يمكننا أن نطرح الأسئلة الآتية:

من هو المسؤول عن مشروع هذا القانون وعن مآلاته وانعكاساته؟

ماذا أضاف؟ وماذا يمكن أن يحقق للطبقات الشعبية وللاستثمار؟

7 - فيما يخص الرسم على النشاط المهني الذي ورد في المشروع وفي المادة 14، أقترح التنصيص - إن لقي إجماع السادة النواب- على أن يوزعه المنتخبون وعدم انفراد الإدارة بذلك.

8 - فيما يتعلق بإتاوة اقتطاع المياه الواردة في المادة 64 من المشروع، أشير إلى التحلي بالرزانة قبل اتخاذ القرار لانعكاسه السلبي حتى على الأسعار الاستهلاكية.

9 - أما فيما يخص المادة 46 المقترحة فيجب التذكير بأن ذلك كان يتم سابقا بموجب مرسوم. فلماذا عمدت الحكومة اليوم وفي هذا الظرف بالذات إلى تقنينه بالرغم من أن ذلك من صلاحيات البرلمان بموجب الفقرتين 13 و 24 من المادة 122؟ وعليه أنصح بالتريث لما لذلك من انعكاس سلبي على النقل والتدفئة المنزلية، خاصة بمناطق الجنوب التي يطالها ذلك لمدة تصل إلى 06 أشهر في السنة.

وسنلتقي مع بعض من خلال التعديلات التي يكون لنا شرف تقديمها وربما قد نفلح في إقناع السادة النواب ببعضها على الأقل.

أشكركم، سيداتي، سادتي الأفاضل، على حسن الإصغاء والصبر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**3 - السيد فريد هباز:** سيدي الرئيس،

السادة معالي الوزراء،

السادة نواب المجلس الشعبي الوطني،

الإخوة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنه من الصعوبة والحرص أن نناقش مشروع قانون المالية المعروض علينا دون أن ينتسب إلى المسؤولية السياسية المطلوبة. كما نرى أن الحكومة الحالية تعمل على إقناع النواب بمحتوى مشروع القانون دون أن تكون لها فرصة الدفاع عن نتائجه وانعكاساته بعد تطبيقه.

الدولة"؟ رغم علمنا المسبق بأن هذا المورد لا يمكن أن يحصل إلا إذا توفرت الثقة الكاملة بين الحاكم والمحكوم. لذلك يظل التلاعب بموضوع الثقة عائقا يحرم ميزانية الدولة من مورد هام وفعال.

سيدي الرئيس،

إن نظام الوقف وتسييره وتنميته والاستثمار فيه مصدر من مصادر الميزانية. فمتى يصبح الوقف مصدرا أساسيا للميزانية؟ أم يوجد من يخاف على عرشه؟

سيدي الرئيس،

أود الإشارة إلى جملة من الانشغالات إضافة إلى انشغالات زملائي وزميلاتي النواب:

- يعد عدم اكتمال الإجراءات التنظيمية لصندوق تنمية الجنوب خرقا صارخا لقانون المالية السابق؛ ومشروع القانون الذي ناقشه اليوم لم يستدرك هذا الموضوع.

- محدودية إيرادات الميزانية في الجباية البترولية والجباية العادية والإيرادات الأخرى، وكأن الجزائر عاقر زراعي وفلاحيا وسياحيا... وكأن الجزائر عاقر في مجال الصيد البحري.

- خصص لصندوق دعم تشغيل الشباب مبلغ 6,40 ملايين دينار جزائري بينما ملفات الشباب ما تزال حبيسة رفوف البنوك والبيروقراطية.

- خصص لصندوق ضمان الأسعار الفلاحية مبلغ 7 ملايين دينار جزائري، وقد خص الدعم الحبوب دون التمور. فأين حظ ثروة التمور المصنفة ثروة استراتيجية؟.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ومن هو المسؤول عن هذا الوضع المخيف والمنذر بانفجارات قد لا نستطيع التحكم في نهاياتها؟

إلى متى يبقى المواطن البسيط يدفع فاتورة الاختلالات المالية، وقد انهارت الطبقة الوسطى وتشكلت طبقة واسعة تحت مستوى الفقر؟

سيدي الرئيس،

رغم بعض البنود الإيجابية، وهي قليلة، التي وردت في مشروع القانون إلا أن الكثير من إجراءاته تأخذ طابع الترقيع وحماية الأقوياء وإضعاف الضعفاء.

تبدو على مشروع قانون المالية سمات النظرة الأحادية في التفكير والتسيير وعدم مصداقية الشعارات، تلك الشعارات التي استبشر بها الشعب أيام بناء الشرعية غير المكتملة حين كانت الدولة على حافة الانهيار. والأيام حبالى ستكشف كل الخبايا، وعن الذين يخطون لبناء مستقبلهم ومستقبل أفكارهم الدخيلة على حساب الشعب وقيمه وعلى حساب الثوابت الوطنية. إننا على علم والشعب يدرك النداءات الصادقة والنداءات المزيفة التي لا تعمر طويلا ويميز بينها.

سيدي الرئيس،

لا تعكس عملية التحايل وتمير المشاريع بأرقام وهمية حقيقة الواقع. فهي مرحلة نود طي صفحاتها، خاصة ونحن في هيئة من المفروض أن تزود بالحقائق والمعطيات الدقيقة التي يمكن من خلالها أن تمارس مهامها الموكلة إليها بكل شفافية وتعكس اختيارات الشعب.

سيدي الرئيس،

كان من الممكن أن تكون الزكاة مصدرا من مصادر تمويل ميزانية الدولة. نعم، بعض الدول مقتنعة بهذا الأمر ولكن لما كان مصدرها نصوص الإسلام فهي ترفضها. وماذا عن دولة دستورها ينص على أن: "الإسلام دين